الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.33

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
11 May 2001
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ب) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

**البند ٩٧ من جدول الأعمال : التدريب والبحث** (تابع) (A/55/14، A/55/369 و Add.1، A/53/473 و Corr.1، A/55/510؛ A/C.2/55/L.25 و Rev.1)

١ - **السيد بواسار** (المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)): قال إنه، كما ورد في تقريره (A/55/14)، عمل المعهد خلال السنة السابقة على أساس المبادئ الأساسية التي استرشدت بها عملية إعادة تشكيله. وأضاف أن الأمين العام أعاد تعيين أغلب أعضاء مجلس الأمناء، بينما جرى تبسيط نوعية البرامج المنفذة وعددها، ومنحت برامج بناء القدرات دورا متزايد الأهمية، وأُجريت دراسة متعمقة لأهداف التدريب وبناء القدرات وأساليبها. ولاحظ أن الحالة المالية مرضية بصورة عامة وإن كان لم يطرأ عليها تحسن كبير حيث أن التبرعات المقدمة للصندوق العام قليلة جدا؛ غير أن صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة ظل يتلقى معدلا مرتفعا نسبيا من المساهمات. وأكد أن المعهد ما زال هاشا وضعيفا وتساءل عمَّا إذا كان من الممكن توفير إعانة سنوية محدودة من الميزانية العادية للمنظمة، نظرا لكثرة عدد طلبات المساعدة الواردة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢ - ومضى يقول إنه لم يتم بعد التوصل إلى حل في مساعي الحصول على مرافق دون تكاليف للإيجار والصيانة، وذلك بالرغم من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة حديثا بشأن هذه المسألة. وأعرب عن أمل مجلس الأمناء في أن تتخذ الجمعية العامة قرارا صريحا حول هذا الموضوع.

٣ - وذكر أن تقدما قد أُحرز في مجالين. فمن جهة، زاد التعاون فيما بين الوكالات ونفذت برامج مشتركة يمكن أن تحقق نتائج، مما يسمح لليونيتار بإثبات ما يتسم به من مرونة وكفاءة وابتكار. وقال إن المعهد يسعى أيضا إلى تعزيز وجوده في الميدان من أجل خدمة الدول الأعضاء بشكل أفضل. ولاحظ، في هذا الصدد، إنشاء مركز التدريب الدولي للجهات الفاعلة المحلية، والمفاوضات الجارية حول بدء البرامج التي تستهدف منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الفترة المقبلة. وقال إن البرامج قد استقرت، بصورة عامة، وكانت هناك زيادة منضبطة في الأنشطة التدريبية لليونيتار خلال السنة السابقة.

٤ - واستطرد قائلا إنه في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ وهي الفترة المقابلة أساسا لإعادة تشكيل المعهد، زاد عدد البرامج بنسبة ٤٤٠ في المائة وعدد المشاركين بنسبة ٦٣٠ في المائة بينما انخفضت التبرعات بنسبة ١٣ في المائة. وأضاف أن هذا التناقض الظاهر يمكن تفسيره، أولا، بأنه خلال فترة إعادة التشكيل، جرى تنفيذ مشاريع تلبي احتياجات محددة للغاية؛ وبالتالي أمكن تمويلها من صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة، الذي زادت موارده المالية بالفعل في الوقت الذي تناقصت فيه المساهمات المقدمة للصندوق العام.

٥ - ثانيا، يمكن تفسير الزيادة في البرامج والمشاركين بواسطة أسلوب تدخل المعهد في مجال التدريب الذي شمل مساعدة الدول على تخطيط بناء القدرات المؤسسية على أساس المشاركة وتقييم النتائج المحققة. وجدير بالملاحظة، مع ذلك، أن المعهد يوفر للأمم المتحدة أداة عملية وفعَّالة للتدريب، في الوقت الحالي.

٦ - إن الأغلبية العظمى لبرامج اليونيتار (٧٠ في المائة) يجري تنفيذها بالفعل في البلدان والمناطق المستفيدة، مما يلبي أهداف إعادة التشكيل المتمثلة في إنشاء نظام غير أكاديمي للتدريب، وإيفاد المدرِّبين إلى الأماكن التي يدرب فيها المستفيدون وتعزيز التعاون مع الوكالات في البلدان النامية. غير أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لنقل المعرفة

والخبرة التقنية والتجربة المتراكمة للنظام إلى البلدان التي بحاجة إلى هذا التدريب.

٧ - وقال إن المعهد، وإن كان في خدمة الدول الأعضاء، فعليه أيضا أن يلبي طلبات عديدة من الأمين العام. وذكر، في هذا الصدد، مجموعة من مؤتمرات حفظ السلام، تعرف بإسم "مؤتمرات سنغافورة"، وفّرت لمحة عامة نقدية لهذه المسألة. وأضاف أن الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن يتلقون تقارير عن هذه المؤتمرات يتم نشرها على نطاق واسع في وقت لاحق. وذكر أن اليونيتار بدأ برنامجا للإحاطة بالمعلومات واستخلاصها من أجل الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام. وإن ذلك البرنامج بدأ بنشر كتيِّب مُعدّ بناءً على الدروس المستفادة؛ ثم حصل الممثلون والمبعوثون الخاصون على تدريب أكثر انتظاما وشمولا. وقال إن هذا النشاط هو جزء من متابعة الأمين العام لتقرير الإبراهيمي.

٨ - ختاما، أوضح أن عمل المعهد المقبل في مجالي التحليل وتنفيذ البرامج يعتمد على وجود أساس مالي متين لا يتوفر بعد، حيث أن المعهد يفتقر إلى المستوى الأدنى لتمويل الأغراض العامة الذي يسمح له بالتصرف بالمرونة الأساسية المطلوبة. وحث البلدان الصناعية على استئناف تقديم المساهمات إلى المعهد.

٩ - **السيد سيفيلي** (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات) عرض تقرير الأمين العام عن مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة (A/55/369)، وقال إن المبادرة المتخذة في العام السابق للاضطلاع بتقييم مستقل لمشروع كلية الموظفين جاءت في الوقت المناسب وأدت إلى إدراج في العملية قدرة المنظومة على القيام، من خلال موظفيها، بإنشاء ثقافة إدارية مشتركة تيسِّر التعاضد بين القطاعات والمؤسسات سعيا وراء تحقيق أهداف مشتركة. وأضاف أن إضفاء الطابع المؤسسي على كلية الموظفين أصبح ضروريا أكثر من أي وقت مضى.

١٠ - ومضى يقول إن تقرير فريق التقييم المستقل عن مستقبل كلية موظفي الأمم المتحدة (A/55/369/Add.1) أشار إلى أن أسباب إضفاء الطابع المؤسسي على الكلية تعتبر وجيهة، في هذه المرحلة، وأن إطار السياسات اللازم لضمان تحقيق أقصى الفوائد للمنظومة والدول الأعضاء والمجتمع الدولي موجودة. وأضاف أن القرارات المتعلقة بمستقبل كلية الموظفين تعتبر إجرائية إلى حد كبير، وإن كان يلزم أن تسترشد باعتبارات موضوعية تتعلق بالسياسات وبالخبرة المتراكمة في السنوات الأخيرة. وأوضح، في هذا الصدد، أن تقرير فريق التقييم مفيد، حيث أنه يقيِّم الإنجازات خلال الفترة التجريبية لكلية الموظفين على أساس إجراء مشاورات مسهبة في جميع أنحاء المنظومة، وأنه خلص إلى أن التقييم يوفر أساسا إيجابيا لاستمرار كلية الموظفين، خاصة، على ضوء الطلب المتزايد على ما تقدمه من خدمات.

١١ - ولاحظ أن تقدير فريق التقييم لا يقتصر على تبرير إضفاء الطابع المؤسسي على كلية الموظفين، بل إنه يحلل أيضا القيود والاحتياجات الراهنة من أجل تحقيق أقصى الفعالية في المستقبل.

١٢ - وأوضح أن عدم وجود نظام حقيقي للتوجيه العام كان من القيود الأساسية. بيد أن الأمين العام، في تقريره أيَّد آراء فريق التقييم تماما من حيث أن من العناصر الأساسية للمركز المقبل لكلية الموظفين تطبيق نظام فعَّال للتوجيه العام يكون مشتركا بين الوكالات، ويفترض عدم اعتبار الدعم الأساسي الذي ينبغي أن تمنحه مؤسسات الأمم المتحدة التزام خارجي بل جزء من جهودها الخاصة لإيجاد القدرات والأفرقة والمعرفة. وأكَّد أنه ينبغي أن تفهم التوصية الخاصة بتسمية "كلية الموظفين" "كلية موظفي منظومة الأمم

المتحدة" في هذا السياق. وأعرب عن أمله في أن تؤيد الجمعية العامة هذه التوصية.

١٣ - ولاحظ أنه ينبغي توضيح أن التمايز الدقيق بين ولاية كل من كلية الموظفين وجامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) لا ينبغي أن يقلل من أهمية التعاون بين الهيئات الثلاث (وهو اعتبار ينبغي أن يطبق أيضا على علاقة الكلية بمركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو مستقبلا)، وأنه لا ينبغي النظر إلى ذلك التمايز على أنه اختلاف فيما يتصل بالمبدأ الأساسي المتمثل في توفير خدمات فعَّالة للدول الأعضاء. وعلى ضوء الإجراءات الذي ستتخذها الجمعية العامة، ستكون الخطوة التالية وضع خطة للعمل وأولويات للمهام وتحديد للبرامج التي ستضطلع بها الكلية والإشارة إلى نظام التوجيه وترتيبات التمويل. وقال إن هذا العمل سيقوم به فريق عامل مشترك بين الوكالات يقدم تقريره إلى لجنة التنسيق الإدارية في ربيع عام ٢٠٠١. ولاحظ أن التقرير يجب أن يعبِّر تماما عن الاحتياجات التي تراها المنظمات ذاتها وأن يمثل توافق الآراء فيما بين الوكالات حول جميع جوانب كلية الموظفين. وأكَّد، في هذا السياق، أن عملية إضفاء الطابع المؤسسي على كلية الموظفين التي من المتوقع أن تستغرق ثلاث سنوات، يمكن، في رأي مؤسسات المنظومة أن تتم خلال الشهور القليلة المقبلة. وقال إن العناصر ذات الصلة من الخطة ستنعكس في الصيغة النهائية من النظام الأساسي لكلية الموظفين الذي سيقدم إلى الجمعية العامة عقب دورة لجنة التنسيق الإدارية التي ستعقد في ربيع عام ٢٠٠١.

١٤ - ختاما، أعرب عن تقديره للدعم المقدم من منظمة العمل الدولية ومن مانحين مثل إيطاليا والدانمرك والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها والذي أتاح لمشروع كلية الموظفين أن يصبح حقيقة. وأعرب عن أمله في أن يستمر هذا الدعم مستقبلا حتى تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق أقصى فائدة ممكنة من كلية الموظفين.

١٥ - **السيد ماشين** (مدير كلية موظفي الأمم المتحدة): قال إن هذا الوقت يعتبر حاسما بالنسبة لمستقبل كلية موظفي الأمم المتحدة. فإذا كان لتلك الكلية أن تؤدي مهمتها كعامل حفَّاز في عملية التغيير في الأمم المتحدة، بصورة كاملة، يجب أن توضع على أساس ثابت وآمن. إذ أنها مرت خلال السنتين الماضيتين بعملية استعراض وإعادة تنظيم وتبسيط. وأضاف أن برامجها هي في جوهر إصلاح الأمم المتحدة ويمكن أن يكون لها أثر كبير على أسلوب أداء الأمم المتحدة لعملها، خاصة على الصعيد الميداني.

١٦ - أولا، فيما يتصل بحفظ السلام، يعتبر برنامج الإنذار المبكر ومنع الصراعات أداة حاسمة في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إدماج منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وقد قامت كلية الموظفين بتدريب نحو ٥٠٠ موظف حول المنظومة. خلال أول ١٨ شهرا من نشاطها. ثانيا، تؤثر البرامج التدريبية التي تنظمها الكلية من أجل المنسِّقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة تأثيرا كبيرا على الإصلاح على الصعيد الميداني، وتعتزم كلية الموظفين تدريب نحو ٤٠ فريقا قطريا في السنة. ثالثا، جرى تنظيم أول حلقة عمل للتعلُّم من أجل ١٤ من شاغلي رتبة وكيل الأمين العام في مجال الاتصال الاستراتيجي. ونظرا لنجاح حلقة العمل والطلب عليها، سيجري تكرارها في العام المقبل.

١٧ - **السيد أوسيو** (نيجيريا): تكلم بإسم مجموعة الـ٧٧ والصين فقال إن مسؤولية اليونيتار الأساسية عن التدريب وبناء القدرات بالنسبة للدول النامية وموظفي البعثات الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة كانت واضحة خلال السنة الجارية؛ وأن البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، من أكبر

المستفيدين من برامج المعهد. وأضاف أنه يجب أن تمتد سياسة التعاون التي يتبعها المعهد مع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى جميع جوانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأكّد أن المجالات التي يوجِّه إليها المعهد جهوده وموارده لتلبية احتياجات البلدان النامية يجب أن تكون جديرة بدعم المجتمع الدولي. وبالتالي، يظل عدم ملاءمة التمويل من دواعي القلق. فبينما قام أهم المساهمين بوقف مساعدتهم خلال أزمة اليونيتار في أواخر الثمانينات، يجب أن يعمل الأداء الرائع للمعهد في الوقت الراهن، نتيجة لإعادة تشكيله وتنشيطه بناء على طلب الجمعية العامة، على إقناع هؤلاء المانحين بإعادة النظر في موقفهم.

١٨ - وأكّد ضرورة المحافظة على مكاتب المعهد في جنيف ونيويورك وتوفير أماكن إضافية بالمجان. وإنه من الواضح من تقرير الأمين العام أن على الجمعية العامة أن تتخذ هذا القرار. وقال إن هناك مسألة أخرى جديرة بالملاحظة وهي ضرورة رفع رتبة وظيفة المدير التنفيذي، بما يتفق مع مسؤولياته. وأضاف أن من الأمور المشجِّعة أن الأمين العام ينظر في هذه المسألة. وأنه يجب اتخاذ قرار دون تأخير.

١٩ - **السيد دوتريو** (فرنسا): تكلم بإسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه في أوروبا الوسطى والشرقية: استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا والبلدان الأخرى المنتسبة: تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يرحِّب بالتحسُّن الذي طرأ في حالة اليونيتار في السنوات الأخيرة وتحسين صورته، لا في جنيف ونيويورك فحسب، بل في البلدان النامية، حيث يجري تنفيذ أغلبية برامجه التدريبية.

٢٠ - ومضى يقول إنه من المؤسف أن التبرعات المقدمة إلى الصندوق العام للمعهد ما زالت غير كافية، مما يحدّ من قدرته على المبادرة ويكبحها، وإن كان مستوى المساهمات في صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة مرضيا. وأضاف أن المعهد عليه أن يوسع نطاق المساهمين فيه ليشمل المؤسسات والقطاع الخاص، وأنه يلزم بالتالي تنظيم حملة لزيادة التعريف ببرامجه التدريبية. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق أيضا إزاء مشكلة تكاليف الإيجار التي يقوم اليونيتار بدفعها؛ وأنه يجب توفير المرافق الملائمة، وخاصة أماكن المكاتب بالمجان في جنيف ونيويورك ونيروبي، نظرا للخدمات التي يقدمها للأمم المتحدة. وأن الجمعية العامة يجب أن تتخذ قرارا بشأن هذه المسألة.

٢١ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي باعتماد الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠٠٠ الخاصة بجامعة الأمم المتحدة وقال إنه يوافق على خطوطها العريضة. وإنه يلزم المحافظة على التوازن بين المهام الرئيسية الأربعة التي تواجهها جامعة الأمم المتحدة وهي تكوين جماعة دولية من العلماء تعمل كجسر بين الأمم المتحدة والمجتمع الأكاديمي الدولي، وتكون بمثابة هيئة لطرح الأفكار بالنسبة للأمم المتحدة، وأن تعمل على بناء القدرات، لا سيما في البلدان النامية. ولاحظ أن المجالين البرنامجيين المختارين من الجامعة، وهما السلام والإدارة والبيئة والتنمية المستدامة، يعكسان بشكل ملائم أهم التحديات التي يواجهها العالم في مطلع الألفية الجديدة.

٢٢ - وتابع حديثه قائلا إن جامعة الأمم المتحدة لا ينبغي أن تكون مجرد مستودع للأفكار بل يجب أن تصل بين المجتمع العلمي الدولي وصانعي القرارات السياسية. وأضاف أن تشجيع تنمية المجتمعات الأكاديمية المتينة في البلدان النامية وإقامة الشبكات الدولية التي تصل بين هذه المجتمعات من الأمور الأساسية أيضا.

٢٣ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بتوصية الأمين العام بضرورة إنشاء كلية موظفي الأمم المتحدة بصورة

رسمية، إذ أنها ستقدم مساهمة كبيرة لإصلاح الأمم المتحدة بتعزيز ثقافة متسقة وديناميةللإدارة وزيادة كفاءة الموظفين. وقال إنه من المهم جدا كذلك أن تتمكن كلية الموظفين من القيام بدور حفَّاز من أجل التغيير داخل المنظومة كجهة لتوفير خدمات التدريب والمعرفة من أجل القيادة في جميع هيئات الأمم المتحدة.

٢٤ - ولاحظ ما قدمته منظمة العمل الدولية من دعم إلى كلية الموظفين على مدى السنوات الخمس الماضية، وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي باقتراح الأمين العام بإنشاء فريق داخل لجنة التنسيق الإدارية للعمل على وضع ترتيبات لإدارة الكلية وتمويلها. وقال إن الفريق يجب أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠١، وأنه من المستصوب أن تبدأ المناقشة خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة حتى تبدأ كلية موظفي الأمم المتحدة عملياتها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٢٥ - وذكر أنه من المهم أن تشمل الأنشطة التدريبية المعهودة إلى كلية الموظفين موضوع التحوُّل من المساعدة في حالات الطوارئ إلى التنمية، الذي كان موضع مناقشة داخل الأمم المتحدة ومع المانحين. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بإدراج موضوع منع نشوب المنازعات والأزمات الإنسانية وإدارتها في البرنامج التدريبي لكلية الموظفين. وقال إن الحفاظ على تحديد واضح للمسؤوليات بين كلية الموظفين والمراكز التدريبية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وخاصة اليونيتار وجامعة الأمم المتحدة، يعتبر أساسيا. وأضاف أن المؤسسات يجب أن تكون تكاملية حتى تتم الاستفادة من الموارد المحدودة على أفضل نحو.

٢٦ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يشيد أيضا بأنشطة المعهد الدولي لتطوير القانون وبمديره السابق، السيد هافر، على ما قام به من عمل في مجال تطوير التدريب على القانون العام والخاص في البلدان التي كانت في أمس الحاجة إلى ذلك. وأضاف أن الولاية المنوطة بالمعهد بتدريب جميع القضاة في تيمور الشرقية جديرة بالذكر، بصورة خاصة. وفي الختام، أكَّد أن الاتحاد الأوروبي يحث المدير الجديد، السيد لوريس، على مواصلة عمل سلفه، ويدعو جميع المانحين إلى زيادة مساهمتهم المالية إلى المعهد، إذ أن أعماله معروفة جيدا.

٢٧ - **السيد مورات** (هايتي): تكلم بإسم الجماعة الكاريبية، فأيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بإسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تعتبر اليونيتار أداة تستطيع أن تساعدها على التعامل مع مشاكل القرن الحادي والعشرين. وأضاف أن النهج الجديد المتبع إزاء مشاريع التنمية وأساليب التعليم الجديدة التي وضعها المعهد تساعد البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا. وأن أساليب التقييم تعد، بالمثل، أسلوبا فعَّالا لتمكين البلدان النامية من التعبير عن احتياجاتها التدريبية بشكل أفضل. غير أن الجماعة الكاريبية تود أن تتركز المناقشات حول المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية المتصلة بالتنمية المستدامة. وأعرب عن امتنان الاتحاد من أجل الأعمال التي يقوم بها اليونيتار لتعزيز قدرة وفود البلدان النامية على المشاركة بفعالية أكبر في أعمال الأمم المتحدة. ورحَّب بالقرار الذي اتخذه المعهد بتوظيف متخصصين من البلدان النامية.

٢٨ - وفيما يتصل بجامعة الأمم المتحدة، قال إن الجماعة الكاريبية ترحِّب باعتماد الخطة الاستراتيجية الجديدة، التي تستهدف خطوطها العريضة تحويل الجامعة إلى أداة للبحث والفكر المبتكر تستطيع أن تساعد بلدان الجماعة على معالجة أوجه قصورها. وأضاف، في هذا الصدد، أن تركيز أعمال الجامعة على القضايا المتصلة بالسلام والحكم والبيئة والتنمية المستدامة يبشر بالخير، على ما يبدو. وذكر أنه يود، في هذا الصدد أن يبرز تعزيز صلات الجامعة بوكالات البحث

المختلفة التابعة للأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيتار، وبمراكز أخرى للتدريب والبحث في جميع أنحاء العالم، وكذلك مبادرة الجامعة بتدعيم دور الأمم المتحدة في مجال البحث.

٢٩ - وفيما يتصل بالحالة المالية للمعهد، قال إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ترحِّب بالمساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك الدعم المالي الذي توفره بعض البلدان المانحة لأعمال المعهد. بيد أنه، نظرا للحالة المالية غير المستقرة للمعهد، فإنه يناشد البلدان المتقدمة النمو أن تقدم إليه تبرعات جديدة. وأضاف أن مسألة وظيفة المدير التنفيذي للمعهد يجب أن تسوى بشكل نهائي لضمان الاستمرارية في إدارة المعهد. ذلك بالإضافة إلى ضرورة تعزيز مكاتب اليونيتار بنيويورك. ولاحظ، في هذا الصدد أن الأمين العام عليه أن يوفر مرافق إضافية لليونيتار لتمكينه من تقديم خدمة أفضل إلى الدول المستفيدة من برامجه التدريبية.

٣٠ - ختاما، أعرب عن امتنان الجماعة الكاريبية للمدير التنفيذي لليونيتار وموظفيه على أسلوب تناولهم لمسألة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣١ - **السيد شافي** (المراقب عن سويسرا): قال إنه سيركِّز الاهتمام في بيانه على عنصرين: طبيعة البرامج التدريبية التي يقدمها اليونيتار ووظيفتها، وعدم كفاية كمية الموارد المالية المتاحة للمعهد.

٣٢ - ومضى يقول إن اليونيتار ينفذ برامج للتدريب وبناء القدرات حول مجموعة واسعة النطاق من المواضيع التي تلبي الاحتياجات في الميدان أو في إطار أنشطة البعثات الموفدة إلى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، بشكل واضح. وأضاف أن المعهد يركِّز الاهتمام على مجالين برنامجيين: التدريب في مجال الدبلوماسية، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية؛ وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تغطي المسائل المتصلة بالتنمية البيئية والإدارة المالية - وخاصة إدارة الديون - والإدارة العامة عموما. وقال إنه يلاحظ مع الارتياح أن البرامج التي تنظمها اليونيتار في مكتبها بنيويورك وفي مقرها بجنيف، تمثل ١٤ في المائة و ١٦ في المائة فقط من جميع أنشطتها، على التوالي، وأن ٧٠ في المائة من الأنشطة تنفذ، بشكل لا مركزي، في الميدان، حيث تكون الاحتياجات أمسّ.

٣٣ - واستطرد قائلا إنه إلى جانب صلاحية برامج اليونيتار، فإن من جوانب قوة المعهد قدرته على الجمع بين معرفته الخاصة والمهارات اللازمة لحشد خبراء رفيعي المستوى في مجالات عمله. وأضاف أن اليونيتار يوفرِّ، على أساس هذه المهارات المزدوجة، الدعم الفعَّال للبلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بمساعدتها على التوصل إلى فهم أفضل للمسائل سالفة الذكر في سياقها العالمي والحصول على الأدوات اللازمة للتصدي لها. ولاحظ أن هذه الحالة واضحة بشكل خاص فيما يتصل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذ الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.

٣٤ - وأكَّد أن اليونيتار أحرز تقدما كبيراً، بشكل واضح، في تنفيذ إعادة التشكيل والتنشيط على نحو ما قررته الجمعية العامة في أوائل التسعينات. وذكر في هذا الصدد، أن وفده، الذي يؤمن أن اليونيتار يستحق مزيدا من الدعم السياسي والمالي كذلك، يود أن يؤكِّد الحالة المالية الحرجة التي يواجهها المعهد.

٣٥ - وأوضح أن اليونيتار لا يتلقى أية مساهمات مالية مباشرة من الميزانية العادية للمنظمة، شأنه شأن الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولذلك فعليه تعبئة أمواله الخاصة. وكما أُشير في التقارير المقدمة، فإن

المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام غير كافية، وهي تتقلب بشكل مستمر منذ بداية العقد الحالي. ولاحظ أن هذه الحالة تؤدي إلى تعقيد إدارة المعهد بلا داع وتقيِّد استقلاله الذاتي. وأضاف أن صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة قد انخفض، بالقيمة المطلقة، بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا على مدى السنوات الأربع الماضية، مما أدى إلى تردي حالة الصندوق العام، ذلك أن موارده تعتمد بدرجة كبيرة على الرسوم التي يفرضها المعهد على مناولة المساهمات المقدمة إلى صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة.

٣٦ - وتابع حديثه قائلا إن من المهم التشديد على أن تمويل الميزانية الكاملة للمعهد يعتمد على عدد محدود من المانحين، وأن نصف مجموع المساهمات المقدمة إلى صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة، في المتوسط، مقدمة من مانح واحد هو سويسرا، في السنوات الأخيرة. وأضاف أنه، إلى جانب حالة التمويل الحرجة التي يواجهها اليونيتار، يرى وفده أن تفوق مانح واحد يثير شكوكا خطيرة حول مبدأ التعددية فيما يتصل بهذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة.

٣٧ - وذكر أنه، على الرغم من النداءات المتكررة الموجَّهة من الجمعية العامة من أجل زيادة المساهمات المالية المقدمة إلى اليونيتار، والتنفيذ الفعَّال للإصلاحات داخل المعهد، فإن أغلب البلدان المساهمة الرئيسية لم تستأنف مساهماتها بعد أن علقتها أثناء الأزمة التي مر بها المعهد. وبذلك، يظل تعزيز الصندوق العام وصندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة وتنويع المانحين عاملا بالغ الأهمية بالنسبة للمعهد. ولذلك فهو يحث الدول الأعضاء، وخاصة، البلدان الصناعية والبلدان المستفيدة من البرامج التدريبية لليونيتار، على المشاركة بنشاط في تمويل المعهد من أجل ضمان تنميته في الأجل الطويل وقدرة برامجه على البقاء.

٣٨ - وفيما يتصل بكلية موظفي الأمم المتحدة، أعرب عن أسف وفده لأنه رغم الأهمية الكبيرة التي تتسم بها هذه المسألة، فقد حدث تأخر كبير في صدور تقرير الأمين العام (A/55/369) وتقرير فريق التقييم المستقل (A/55/369/Add.1). وأضاف أن بلده، الذي ساعد في تمويل ذلك المشروع من البداية، لا يفهم لماذا لم تتم استشارته خلال عملية التقييم. غير أن التعليقات التي أبدتها سويسرا في الدورة السابقة للجمعية العامة قد أُخذت في الاعتبار، لا سيما فيما يتصل بضرورة تكييف برامج وعمليات كلية الموظفين بشكل أفضل للاحتياجات التي أعربت عنها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، خاصة في سياق إصلاح الأمم المتحدة ونشر نظام المنسِّقين المقيمين؛ والحاجة إلى إضفاء الطابع اللامركزي على أنشطتها التدريبية على الصعيد القطري؛ وضرورة العمل بالتعاون الوثيق مع الفريق الإنمائي للأمم المتحدة واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية.

٣٩ - وأوضح أن بلده يرى أن كلية موظفي الأمم المتحدة تعمل كعنصر حفّاز له قيمته وأنه ينبغي أن تواصل القيام بهذا العمل. وقال إن النظام الأساسي الجديد للكلية يجب أن يسمح لها بالحصول على التزام مالي ثابت من عملائها وذلك عن طريق توفير خدمات عالية الجودة. ولذلك فمن المنطقي أن تمولها هيئات الأمم المتحدة التي توفر لها الخدمات. وأضاف أنه على ضوء التعليقات المبداة، فإن وفده يؤيد الاحتفاظ بكلية الموظفين على أساس أكثر دواما، وذلك وفقا لتوصيات الأمين العام ويتطلع باهتمام إلى مشروع النظام الأساسي لكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة الذي سيقدم في عام ٢٠٠١.

٤٠ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إنه يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بإسم مجموعة الـ٧٧ والصين وأن التدريب والبحث لهما أهمية رئيسية بالنسبة لاستمرار النمو والتنمية في أي أمة أو منظمة. وأضاف أنه، في عصر

يتميز بالنمو والتنمية القائمين على المعرفة أصبح رأس المال البشري المدرب جيدا عاملا ر ئيسيا في تحديد مصير الأمم. ولاحظ أن بلده الذي يولي أقصى أهمية لتشجيع التدريب والبحث على جميع المستويات، قد درج على دعم هذه الأنشطة في الأمم المتحدة، على مر السنين، نظرا لما لها من قيمة بالغة بالنسبة للمنظمة وكذلك بالنسبة للدول الأعضاء، والدول النامية، على وجه الخصوص.

٤١ - وتابع حديثه قائلا إن اليونيتار ومشروع كلية موظفي الأمم المتحدة وجامعة الأمم المتحدة تقوم بدور بالغ الأهمية في توفير خدمات التدريب والبحث لمنظومة الأمم المتحدة وللدول الأعضاء وأنها قدمت، بذلك، مساهمة كبيرة لتنمية الموارد البشرية.

٤٢ - وذكر أن أحدث هذه المؤسسات، وهي مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة، الذي يوفِّر التدريب لموظفي المنظمة، قد لبَّت احتياجات التعلم وتقاسم المعلومات لموظفي منظومة الأمم المتحدة. وقال إن كلية الموظفين يمكن أن تقوم بدور حفَّاز في تحسين نوعية القادة والموظفين في منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن فريق التقييم المستقل قدم توصيات مفيدة متنوعة، ينبغي دراستها باستفاضة من أجل تحقيق كامل إمكانات مشروع كلية الموظفين.

٤٣ - ولاحظ أن جامعة الأمم المتحدة خطت خطوات هامة في سبيل إنتاج وثائق البحوث التي وفرت مدخلات فكرية لأعمال الأمم المتحدة وتتضمن مقترحات عملية المنحى ساعدت على تشكيل الفكر فيما يتصل بدور الأمم المتحدة المتمثل في تلبية التحديات التي تطرحها العولمة، والصراعات داخل الدول والاقتصاد الذي تدفعه المعرفة. وقال إن وفده متفق مع مدير جامعة الأمم المتحدة على أن المنظمة يجب أن تكون بمثابة جسر بين المجتمع الأكاديمي الدولي والأمم المتحدة.

٤٤ - وقال إن وفده يتقدم بالتهنئة للمدير التنفيذي لليونيتار وأعضاء فريقه على إنجاز إعادة تشكيل المعهد الذي أعاد اختراع كيانه بالفعل. وذكر أن الأنشطة التدريبية للمعهد تتركز حاليا على احتياجات المشاركين وتتفق معها. وأضاف أن اليونيتار أقام تحالفات استراتيجية مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وأن الدول الأعضاء تستفيد بدرجة كبيرة من أنشطة المعهد، في الوقت الراهن.

٤٥ - واستطرد قائلا إن تحقيق الاستمرارية في إدارة المعهد يعتبر ذا أهمية حاسمة من أجل المحافظة على مستوى الخدمات التي يوفرها اليونيتار. وأضاف أن هذا الهدف يجب أن يكون من الاعتبارات الأساسية عند اتخاذ قرارات حول مستقبل المعهد. وأن أهم العوامل الأخرى قد يكون زيادة تدفق الموارد إلى الصندوق العام لليونيتار؛ وأن مستوى المساهمات لم يتحسَّن بالرغم من النداءات الموجهَّة من الجمعية العامة. وبيَّن، مع ذلك، أن اليونيتار الذي لم يتلق أية معونات من الميزانية العادية للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٣، يواصل توفير مرافق التدريب المجانية للدول الأعضاء.

٤٦ - وأوضح أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، طلبت إلى الأمين العام أن يواصل استطلاع جميع الطرق والوسائل الممكنة لتوفير مرافق إضافية للمعهد للمحافظة على مكاتبه في نيويورك وجنيف. ولذلك فقد دُهش وفده لملاحظة أن الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام (A/55/510) ورد فيها أنه لم تظهر اعتبارات إضافية تبيح الخروج على السياسة العامة المقررة والممارسة المتبعة فيما يتصل باستئجار الصحافة وغيرها من الكيانات للأماكن في مباني الأمم المتحدة.

٤٧ - ومن الواضح أن إعفاء اليونيتار من دفع الإيجار يتفق مع الممارسة المتبعة ولا يتطلب أي خروج على السياسة

العامة. ووفقا للفقرة ٧ من مذكرة الأمين العام عن استئجار الصحافة وغيرها من الكيانات للأماكن في مباني الأمم المتحدة (A/C.5/54/25)، فقد درج على إعفاء بعض المنظمات من دفع الإيجارات. وتشمل هذه المنظمات في المقر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ولا يوجد أي سبب معقول، على ما يبدو لحرمان اليونيتار، وهو معهد يوفر مرافق تدريبية مجانية للدول الأعضاء، من نفس الإعفاء.

٤٨ - ولذلك، يناشد وفده الجمعية العامة أن تعفي اليونيتار من تكاليف صيانة الأماكن التي يشغلها في جنيف ونيويورك. إذ يجب الاعتراف بالشكل الواجب بأهمية الدور الذي يلعبه اليونيتار في مجال التدريب.

٤٩ - وحثَّ أيضا على تعزيز جميع المؤسسات التدريبية التابعة للأمم المتحدة، وخاصة، اليونيتار، وتزويدها بالموارد الكافية من أجل تمكينها من الوفاء بولايتها على أفضل وجه.فإن هذا يمثل استثمارا في المستقبل.

٥٠ - **السيد مانغوايلا** (ليسوتو): تكلم بإسم الدول الـ١٤ الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فأيَّد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بإسم مجموعة الـ٧٧ والصين، ثم قال إن اليونيتار أصبح مثالا للكفاءة، نتيجة للخدمات الممتازة التي يوفرها للدول الأعضاء وفي جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن اليونيتار تمكن من مواصلة أنشطته دون عجز، طيلة عقد تقريبا، وتمكن، على الأخص، من توسيع أنشطته على أساس المساهمات المخصصة. ولاحظ أن عمل المعهد أصبح أكثر تركيزا وفعالية، بعد إعادة تنظيم الموظفين، وأنه تمت إقامة صلة مباشرة بين أنشطته والبرامج الممولة، وأنه أحرز أيضا تقدما مشكورا في الاستجابة للحاجة إلى مزيد من التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تلبية الطلب المتزايد على التدريب بأسلوب فعَّال من حيث التكاليف.

٥١ - وتابع حديثه قائلا إنه ليس هناك شك أن الدول الأعضاء تستطيع أن تشهد بأهمية اليونيتار، بصرف النظر عن مستوى تنميتها. وأن المعهد وضع برامجه بالتعاون مع الحكومات المستفيدة ومجتمع المانحين من أجل كفالة الملكية الوطنية لوظيفة التدريب. وأضاف أن هذه الشراكة قد اتسعت لتشمل المحيط الدولي، حيث تجري عمليات اليونيتار على أساس مشترك، من أجل تحويل قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات التي يتم التوصل إليها بينها وبين المنظمات الدولية الأخرى إلى برامج يمكن تنفيذها في الميدان.

٥٢ - وفيما يتصل بأنشطة التدريب في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يقوم المعهد بتوفير التدريب لموظفي الحكومة في مجال الجوانب القانونية للديون والإدارة المالية منذ عام ١٩٩٠. وقال إن جميع البرامج التدريبية للمعهد قد أُجريت بالتعاون مع معاهد التدريب الإقليمية في أفريقيا. وإن اليونيتار يعمل على أساس تقاسم التكاليف مع معهد إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة المالية لشرقي وجنوبي أفريقيا، في الجنوب الأفريقي، لتنظيم حلقات عمل مثل الحلقة الدراسية الخاصة باستراتيجيات وتقنيات التفاوض المقرر عقدها في ويندهوك، ناميبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٥٣ - واستطرد قائلا إن اليونيتار يقوم، منذ عام ١٩٩٩، بتنفيذ مجموعة من الأنشطة الحكومية لبناء القدرات والتدريب في مجال الهجرة وإدارة الهجرة، وذلك في إطار برنامج السياسة العامة للهجرة الدولية وهو برنامج مشترك بين الوكالات تابع لليونيتار وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية. وعلى سبيل المثال، عقد مؤتمر هام في بريتوريا، جنوب أفريقيا، في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٩، بمشاركة كبار الموظفين الحكوميين من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وسيقوم برنامج السياسة العامة للهجرة الدولية واليونيتار بتنظيم حلقة دراسية

لجميع البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في سوازيلند، في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، كمتابعة لذلك المؤتمر.

٥٤ - وأوضح أن اليونيتار قدم المساعدة لعدد من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إعداد ملامح عامة وطنية لتقييم حالة هذه البلدان وتحديد الإجراءات اللازمة، وذلك دعما للجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة من المواد الكيميائية السُمِّية والخطيرة. وقال إنه يجري تنفيذ هذه المشاريع عملا بتوصية مقدمة من المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية، بالتعاون مع عديد من أصحاب المصالح في البلدان المشاركة.

٥٥ - واستدرك قائلا أنه، بالرغم من كفاءة المعهد وصلاحية عمله، فإنه لم يتمكن من الاستجابة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على التدريب والمساعدة وذلك لنقص التمويل. وأضاف أن الصندوق العام، الذي يستهدف وضع البرامج الجديدة وتقاسم مبتكرات المعهد مع المؤسسات الأخرى وتحديد نهج لبناء القدرات على نطاق المنظومة، لا يعتبر كافيا لهذه المهمة. ولذلك تناشد بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المجتمع الدولي أن يعمل على زيادة ما يقدمه من تبرعات إلى المعهد لضمان استمرار استقلاله ذاتيا، واستقراره وقدرته على توفير خدماته بشكل مستدام. واختتم حديثه قائلا إن هذه البلدان تؤيد الاقتراح الداعي إلى إعفاء المعهد من دفع تكاليف الإيجار والصيانة عن الأماكن التي يشغلها في جنيف ونيويورك.

٥٦ - **السيد الحديد** (الأردن): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلت به نيجيريا بإسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وفيما يتصل بعمل اليونيتار، أثنى على الأنشطة التدريبية التي يضطلع بها والتي ثبتت فائدتها العظيمة للمستفيدين منها، وخاصة البلدان النامية. بيد أنه، من أجل تحقيق أقصى فائدة ممكنة من هذه الأنشطة، من الضروري أن تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم لمفهوم المعهد بصفته الهيئة المسؤولة عن تقديم الخدمات التدريبية المجانية للدول الأعضاء، ويمكن أن يحصل المعهد على الدعم في شكل خدمة المؤتمرات والإعفاء من دفع تكاليف الإيجار والصيانة للأماكن التي يشغلها في نيويورك وجنيف. ويمكن أيضا إيجاد مكان أوسع لمقر المعهد في نيويورك يتضمن مكانا خاصا لعقد المؤتمرات والحلقات التدريبية المختلفة.

٥٧ - وأكَّد ضرورة التنسيق بشكل عاجل بين المعهد وأمانات اللجان الرئيسية للجمعية العامة لمنع التضارب بين برامج عمل كل منها. وقال إنه يلزم أن تكون الدورات التدريبية للمعهد المتعلقة ببنود جدول أعمال اللجنة الثانية جزءاً من برنامج عمل اللجنة، مما يسمح بتحقيق الفائدة القصوى منها وتجنب ضياع الفرص، خاصة على الدول الصغيرة التي لا يمكنها إيفاد ممثلين لتغطية أعمال اللجنة وحضور دورات المعهد في نفس الوقت. وأضاف أنه يمكن أن تتم مناقشة بند "التدريب والبحث" قبل الاستعراض السنوي الذي تجريه الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية حتى تتاح للمعهد وغيره من مؤسسات البحث والتدريب فرصة للحصول على مساهمات مالية من الدول الأعضاء.

٥٨ - وفي الختام، رحَّب بتقرير الأمين العام عن مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة (A/55/369) وبالتوصيات الواردة في تقرير فريق التقييم المستقل عن مستقبل كلية موظفي الأمم المتحدة (A/55/369/Add.1). وأعرب عن أمله في أن تعطي كلية الموظفين زخما جديدا لأنشطة الأمم المتحدة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسِّلم والأمن الدوليين، وإن تعزز الثقافة الإدارية للمنظومة.

٥٩ - **السيد هاول** (منظمة العمل الدولية): أشار إلى تقرير الأمين العام عن مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة (A/55/369)، فقال إن كلية الموظفين قد استفادت من تبادل المعارف والخبرة مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو. وأضاف أن عدد أنشطة المعهد تجاوز ٣٠٠ من البرامج والمشاريع، شارك فيها أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص.

٦٠ - ومضى يقول إن منظمة العمل الدولية تشرفت باستضافة كلية موظفي الأمم المتحدة في مقرها في تورينو، خلال السنوات الأخيرة. وأن المنظمة عملت في شراكة وثيقة مع منظومة الأمم المتحدة ككل بالشروع في مبادرة جديدة وهامة لبناء الأفرقة المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة، من أجل تعزيز فعالية جهود التنمية داخل الأقطار. وأعرب عن الامتنان للاعتراف بجهود منظمة العمل الدولية في ذلك المجال.

٦١ - وذكر أن مجلس إدارة مركز منظمة العمل الدولية في تورينو رحَّب، في دورته الثانية والستين المعقودة مؤخرا، بتوصية الأمين العام المتعلقة بإنشاء كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ويرى أن التفاعل مع المركز يمكن أن يؤدي إلى أوجه تعاون مفيدة.

٦٢ - واستطرد قائلا إن منظمة العمل الدولية تتطلع باهتمام إلى إبرام اتفاق ملائم والموافقة على الترتيبات الإدارية والتمويلية لإنشاء كلية الموظفين على مرافق المركز من جانب مجلسه الذي اتخذ التدابير اللازمة لتوفير المبادئ التوجيهية لضمان مستقبل تعاون المركز القيِّم مع منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه ينبغي مراعاة الإطار القانوني الذي يحدد تشغيل المركز والذي ينظمه الاتفاق القائم بالفعل بين السلطات الإيطالية، المركزية والمحلية، ومنظمة العمل الدولية.

٦٣ - وأكَّد أن منظمة العمل الدولية تتفق مع رأي الأمين العام الذي مؤداه أن مركز تورينو يقدم مساهمة كبيرة لرعاية روح الفريق داخل منظومة الأمم المتحدة وأنه يهتم بدرجة كبيرة بالمشاركة بصورة كاملة في المشاورات التي ستنشأ عنها المرحلة الجديدة للتدريب. وقال إن منظمة العمل الدولية تتعهد ببذل كل جهد ممكن لتحقيق نجاح إتمام هذه المفاوضات وفائدتها المتبادلة.

٦٤ - **السيد شاندافاركار** (مدير شعبة شؤون الأمم المتحدة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أشد الوكالات اهتماما بعمل كلية موظفي الأمم المتحدة التي اشترك معها في تنظيم عديد من الأنشطة التدريبية من أجل المنسِّقين المقيمين والأفرقة القطرية. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرحِّب بالنتائج التي توصل إليها فريق التقييم المستقل عن مستقبل كلية موظفي الأمم المتحدة (A/55/369/Add.1) وبالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة (A/55/369) ويتطلع إلى القيام بدور نشط في الهيكل الإداري الجديد والمشترك بين الوكالات لكلية الموظفين.

٦٥ - وتابع حديثه قائلا أن كلية الموظفين تمثل محفلا يمكن من خلاله تقاسم معارف المنظومة فيما يختص بالسلام والأمن وكذلك بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواصلة تعزيز هذه المعارف. فإلى جانب الجهات الأخرى المعنية بالتدريب والبحث في منظومة الأمم المتحدة، ومنها جامعة الأمم المتحدة واليونيتار، ستساعد كلية الموظفين على ضمان بقاء فرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة على اطلاع بآخر التطورات في مجال اختصاص كل منها.

٦٦ - وبالإضافة إلى إدارة المعلومات والمعارف، ستعمل كلية الموظفين على تشجيع قيام ثقافة إدارية مشتركة في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة ومجموعة مشتركة من القيم التنظيمية الأساسية بين الوكالات والصناديق والبرامج، تتجاوز الاختلافات المؤسسية بين الوكالات، كل على حدة. ختاما، من المهم أن تمد كلية الموظفين يد التعاون للقطاع الأكاديمي والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حتى تطعِّم منظومة الأمم المتحدة فكرها ومعارفها بما يجري في العالم بصورة عامة.

٦٧ - **السيد تشوي سيوك - يانغ** (جمهورية كوريا): رحَّب بتقرير المدير التنفيذي لليونيتار (A/55/14). وقال إن سرعة تقدم العولمة تحتِّم الاضطلاع بأنشطة متنوعة ووثيقة الترابط، يحتاج المشاركون إلى تدريب ملائم من أجلها. وقال إن دور اليونيتار يتخذ أهمية متزايدة في هذا الصدد، لأنه يعزز قدرة البلدان، لا سيما البلدان النامية، على المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة.

٦٨ - ومضى يقول إنه لئن كان المعهد ينظم برامج تمولها مؤسسة الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة للشراكة الإنمائية منذ عام ١٩٩٩، فإن حالته المالية تظل هاشة. وأضاف أن وفده يأمل أن تواصل منظومة الأمم المتحدة، وخاصة الصناديق والبرامج، دعم أنشطة اليونيتار. وأنه يشجع أيضا البلدان المانحة على المساهمة في تعزيز هذه الأنشطة. وفيما يتصل بالأنشطة التدريبية التي ينفذها اليونيتار، أكَّد أنه ينبغي إيلاء أولوية أعلى لتعزيز قدرة البلدان، لا سيما البلدان النامية، على فهم عملية العولمة ونتائجها المختلفة بشكل أفضل والتعامل معها على نحو ملائم، وعلى إدراك الدور الذي تقوم به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٩ - **السيد كاتزاكسكي** (بلغاريا): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي أدلى به بإسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وأعرب عن خالص تقديره للعمل الذي قام به المعهد الدولي لتطوير القانون. وأضاف أن بلغاريا لها علاقة ممتازة بهذا المعهد ترجع إلى وقت بعيد، حيث تلقى عديد من القضاة والمحامين البلغاريين التدريب فيه. ولاحظ أن المعهد قام أيضا بتنظيم كثير من الأنشطة التدريبية في بلده، وقدم كذلك مساهمة كبيرة لجهود مكافحة الفساد، وأنه يواصل العمل مع المنظمات المحلية، وينقل إليها خبرته بغرض زيادة توسيع نطاق تدريبه.

٧٠ - وتابع حديثه قائلا إن بلغاريا، التي هي عضو في المعهد الدولي لتطوير القانون منذ عام ١٩٩٥، ترى أن هذه المؤسسة جديرة بمزيد من الاعتراف من المجتمع الدولي من أجل مساهمتها في تعزيز دور القضاء وتدعيم سيادة القانون في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأضاف أنه من المستصوب أن تعترف الأمم المتحدة رسميا بدور المعهد في عملية التنمية وأن تدعم فرص التعاون المشترك في مجالات سعي كل منهما في المستقبل، كلما كان ذلك ممكنا.

مشروع قرار بشأن كلية موظفي الأمم المتحدة بتورينو، إيطاليا (A/C.2/55/L.25)

٧١ - **السيد دوتريو** (فرنسا): عرض مشروع القرار A/C.2/55/L.25 بإسم الاتحاد الأوروبي وأذربيجان والأرجنتين والأردن وأرمينيا وألبانيا وأندورا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وآيسلندا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وتركيا والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسان مارينو وسلوفينيا والسودان وسورينام وطاجيكستان وغواتيمالا وقبرص وقيرغيزستان وكازاخستان

وكوستاريكا وكينيا ولختنشتاين ومالطة والمغرب وموناكو والنرويج وهندوراس وهنغاريا.

**البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي** (تابع)

**(ب) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي** (تابع) (A/C.2/55/L.4)

مشروع قرار بشأن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/C.2/55/L.4)

٧٢ - **الرئيس:** أعلن أن الأرجنتين انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.2/55/L.4.

**البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة** (تابع) (A/C.2/55/L.11)

مشروع قرار بشأن تعزيز أوجه التكامل فيما بين الصكوك الدولية المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة (A/C.2/55/L.11)

٧٣ - **الرئيس:** أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.2/55/L.11.

**البند ١٠٠ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل** (تابع) (A/C.2/55/L.16)

مشروع قرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود (A/C.2/55/L.16)

٧٤ - **الرئيس:** أعلن أن البرازيل انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.2/55/L.16.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.